

دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا للفترة (2000 - 2023)

أ. عياد محمد التركي

ayad.alturky@gmail.com

أ. صالح عبد السلام درز

Salh.drz@gmail.com

أ. محمد سالم أبوصاعد

mbc1821988@gmail.com

أعضاء هيئة تدريس قسم الاقتصاد / كلية الاقتصاد - جامعة مصراته - ليبيا

مستخلص:

هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا للفترة (2000-2023) ولغرض تحقيق هدف البحث تم اتباع المنهج التحليلي الكمي باستخدام الأسلوب القياسي في تقدير العلاقة بين عرض النقود والتضخم، وقد بيّنت نتائج التقدير أن هناك علاقة تكامل مشترك بين سلاسل متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%， وبالتالي توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، الاختلالات التي تحدث في النموذج بالأجل القصير تحتاج لسنة وستة عشر أسبوعاً لرجوع التوازن من جديد، وأن التضخم الحالي يتأثر بشكل طردي بعرض النقود الحالي بالمفهوم الضيق وبالتالي التضخم الحاصل في الفترة السابقة في الفترة القصيرة، وأنه عندما ينمو عرض النقود بمعدل 1% يزداد التضخم بمقدار 0.17، في الأجل الطويل عندما ينمو عرض النقود بمعدل 1% يزداد التضخم بمقدار 0.0488، عندما يزداد عرض النقود سيؤدي ذلك لزيادة التضخم بمعدل متناقص وأن هناك علاقة بالاتجاه واحد فقط من عرض النقود بالمفهوم الضيق إلى معدل التضخم، كما أن نتائج البحث تتوافق مع فرضية فريدمان وهي أن التضخم هو نتيجة لزيادات عرض النقود.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، التضخم، العلاقة الاقتصادية، التكامل المشترك، ليبيا.

A Study of the Relationship between Money Supply and Inflation in Libya for the Period (2000-2023).

Mohamed Salem Abu Saa
mbc1821988@gmail.com

Saleh Abdel Salam Drz
Salh.drz@gmail.com

Ayad Mohamed Al-Turky
ayad.alturky@gmail.com

Faculty Members, Department of Economics, Faculty of Economics –
Misrata University - Libya

Abstract:

The aim of this research is to study the relationship between money supply and inflation in Libya for the period (2000-2023). To achieve this goal, a quantitative analytical approach was adopted using standard methods to estimate the relationship between money supply and inflation. The estimation results indicated that there is a cointegration relationship among the variables at a significance level of 5%. Thus, there is a long-term equilibrium relationship between the variables under study. Short-term imbalances in the model require one year and sixteen weeks to return to equilibrium. Current inflation is positively affected by the current narrow money supply and by inflation from previous periods in the short term. Specifically, when the money supply increases by 1%, inflation rises by 0.17. In the long term, a 1% increase in the money supply results in an inflation increase of 0.0488. An increase in the money supply leads to a diminishing rate of inflation, and there is a one-way relationship from the narrow money supply to the inflation rate. The results of the study align with Friedman's hypothesis, which posits that inflation is a result of increases in the money supply.

Keywords: Money supply, inflation, economic relationship, co-integration, Libya.

❖ مقدمة :

تُعد العلاقة بين عرض النقود والتضخم من القضايا الاقتصادية المحورية التي تؤثر بشكل كبير على استقرار الاقتصاد الوطني. في ليبيا، كغيرها من الدول النامية، تتسم هذه العلاقة بخصوصية نابعة من طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد بشكل رئيسي على عوائد النفط، تؤدي التغيرات في عرض النقود إلى تأثيرات واضحة على معدلات التضخم، حيث إن زيادة عرض النقود دون وجود نمو حقيقي في الإنتاج والخدمات عادة ما يترجم إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، مما يقلل كاهم المواطنين ويؤثر على قوتهم الشرائية، وبعد عرض النقود من أدوات السياسة النقدية التي لها دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك لارتباط عرض النقود بعديد من المتغيرات الاقتصادية، مما يعطي لعرض النقود أدوراً تختلف فيها فعليتها على الاقتصاد.

إن قياس العرض النقدي وتحديد التغير في عرض النقود وما يتربّط عليها بشكل مباشرة أو غير مباشرة في التغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الناتج القومي، مستوى العمالة، المستوى العام للأسعار، سعر صرف التي تمثل الأهداف الاقتصادية الكمية، كل ذلك زاد من اهتمام السلطات النقدية بضرورة قياس حجم العروض النقدية في المجتمع وتعديلها بما يتلاءم مع تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية الكلي.

شهد الاقتصاد الليبي تغيرات كبيرة وسريعة خصوصاً خلال آخر عقدين من هذا القرن، كان له تأثير كبير على ارتفاع معدل التضخم فيه، ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم حدة هذا التضخم في الاقتصاد الليبي هو زيادة عرض النقود المحلية بشكل غير مدروس، مما أدى إلى صعوبات كثيرة في الحياة الاقتصادية للمواطنين، وعلى ذلك فإن هذه الورقة ستتناول دراسة العلاقة المتلازمة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي من مدخل قياسي.

في السنوات الأخيرة، شهد الاقتصاد الليبي تقلبات ملحوظة نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية، مما انعكس على السياسة النقدية وأدى إلى تغيرات في حجم النقود المتداولة. ترافقت هذه التغيرات مع ارتفاع معدلات التضخم بسبب عوامل متعددة، منها نقص الإنتاج المحلي، الاعتماد الكبير على الاستيراد، والضغط على سعر الصرف، وبالتالي، فإن دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا تُعتبر خطوة أساسية لفهم التحديات الاقتصادية

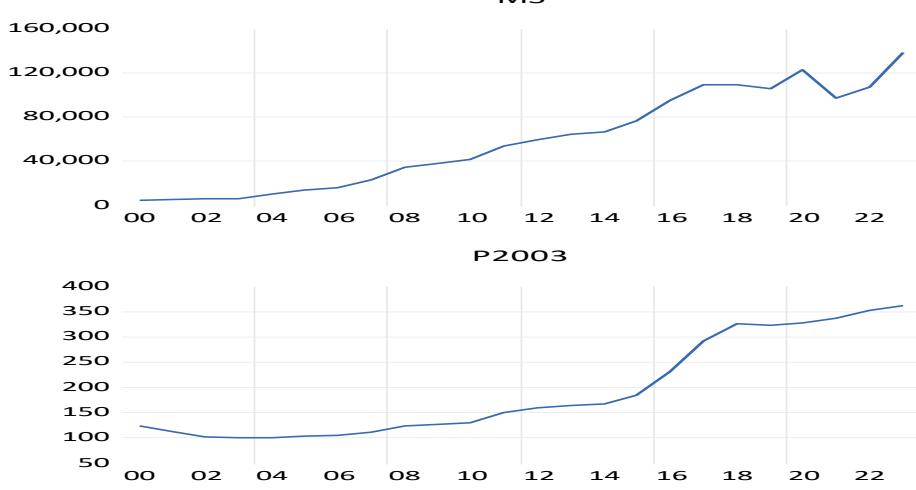
تم النشر في : 2025/11/29

تم القيول في: 2025/11/27

تم الاستلام في : 2025/11/10

www.doi.org/10.62341/HCSJ

الراهنة ووضع سياسات تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز النمو الاقتصادي، والشكل التالي رقم (1) يوضح تطور عرض النقود (MS) والتضخم (P2003) خلال فترة الدراسة:



شكل رقم(1) تطور عرض النقود (MS) والتضخم (P2003) خلال فترة الدراسة

إن هذه الدراسة تأتي في إطار التعرف على العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا، وتنتقل بتحليل كيفية تأثير التغيرات في عرض النقود على التضخم في السياق الليبي، مع التركيز على العوامل المحلية والسياسات المطبقة، بهدف تقديم رؤية شاملة حول سبل تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

المشكلة الثالثة:

تعتبر العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا من القضايا الاقتصادية الحيوية التي تستدعي الدراسة والتحليل، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية المتقلبة التي تمر بها البلاد، تكمن مشكلة البحث في فهم كيفية تأثير التغيرات في عرض النقود على مستويات التضخم، حيث يقول ميلتون فيردمان أن التضخم هو دائمًا أينما كان ظاهرة نقدية ويفترض إن مصدر التضخم هو معدل عال من عرض النقود وبخض معدل نمو عرض النقود لمستويات منخفضة يمكن منعه، ويضع صيغة من واقع دراساته الميدانية: في كل الحالات التي تعاني فيها الدولة من تضخم مرتفع يبقى لفترة طويلة من الزمن، فإن معدل نمو عرض النقود يكون أيضاً مرتفعاً، (خليل، 1994، ص 1501، 1502).

تم النشر في : 2025/11/29

تم القبول في : 2025/11/27

تم الاستلام في : 2025/11/10

www.doi.org/10.62341/HCSJ

ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي : هل ظاهرة التضخم في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2023) ظاهرة نقدية كما يقول فيردمان ؟
أو هل توجد علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي ؟
وما طبيعة هذه العلاقة طويلة أو قصيرة الأجل ؟
إن الإجابة هذا التساؤلات سيكون من خلال دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي.

❖ فرضية البحث:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي على الأجلين الطويل والقصير ، وتوافق مع ما جاء في نص فرضية ميلتون فيردمان.

❖ هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا للفترة (2000-2023).

❖ أهمية البحث:

تمثل أهمية البحث في التعرف على طبيعة العلاقة بين عرض النقود والتضخم ، وكيفية تحقيق التوازن بين عرض النقود والتضخم ، وزيادة مستوى النشاط ، وبالتالي فإن دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم يساعد على تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة فيما يخص الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

❖ منهجة البحث:

يقوم البحث على اتباع المنهج التحليلي الكمي باستخدام الأسلوب القياسي في عملية جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات ، والذي يتضمن استخدام الأساليب والطرق الإحصائية والقياسية في قياس العلاقة بين عرض النقود والتضخم ، وذلك باستخدام البرمجيات الاحصائية المتخصصة وتحليل النتائج المتحصل عليها اقتصادياً واحصائياً مع مناقشة فرضية البحث من خلال النتائج التي سيتم الحصول عليها.

❖ عرض لبعض الدراسات السابقة:

تعد دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود من الموضوعات المحورية في النقدية والاقتصاد الكلي ، نظراً لتداعياتها المباشرة على سياسات البنوك المركزية واستقرار الأسعار

والنمو الاقتصادي. تاريخياً، اتخذت النظريات والتجارب القياسية مواقف متباعدة: فقد ركزت المدرسة الكلاسيكية والنقدية (monetarists) على الدور الحاسم لعرض النقود في تحديد مستوى الأسعار على المدى الطويل، بينما أكدت تيارات أخرى - كالمدرسة الكينزية ونماذج الاقتصاد الكلي الحديث - على تعقد العلاقة وتوسيع دور التوقعات، العرض والطلب الحقيقي، والفنون النقدية الأخرى، مع تطور أدوات القياس والبيانات الزمنية، تباينت النتائج التجريبية بين دراسات ترى ارتباطاً قوياً وإيجابياً بين نمو عرض النقود والتضخم، وأخرى تُظهر أن العلاقة قد تكون ضعيفة أو مؤقتة وتختضع لظروف مؤسساتية (مثل فعالية السياسة النقدية)، الهيكل الاقتصادي (افتتاح التجارة، مرونة السوق)، وتكوين البطاقة النقدية (M1 ، M2 ، مقاييس) أو قياسات أخرى، وتهدف هذه المراجعة إلى تجميع الأدلة النظرية والتجريبية الحديثة والقديمة المتعلقة بآثار التغير في عرض النقود على مستوى التضخم، وفيما يلي عرض موجز لبعض من هذه الدراسات:

في دراسة قام بها كل من (الديغه، شادي، 2022) والتي تناولت العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في ليبيا، وذلك باستخدام نموذج متوجه الانحدار الذاتي VAR، دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)، فقد تم إدراج عدد من المتغيرات الخارجية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP، الحصار الاقتصادي REV، الوضع الأمني BLO ، نسبة الثروة النقدية إلى إجمالي الثروة k ، والتي يتوقع أن تؤثر على طبيعة العلاقة بين متغيري عرض النقود والتضخم بالاقتصاد الليبي، وقد أفرزت نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الأجل الطويل ، بينما أشار اختبار Wald Test إلى وجود سببية ثنائية الاتجاه بالأجل القصير بين القيم المتباطئة لكل متغير والقيم الحالية للمتغير الآخر . وتوصي الدراسة بضرورة انتهاج مصرف ليبيا المركزي سياسة نقدية مرنة تجاه عرض النقود، وتجريد المصارف التجارية من قدرتها على التأثير في ذلك العرض بسن تشريعات تحد من قدرتها على منح الائتمان إلا من خلال مدخلات المودعين، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما تناولت دراسة (البلعري، بن سليم، 2018) العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي، حيث تم استخدام الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث، في التعرف على العلاقة بين عرض النقود والتضخم، حيث تم إجراء اختبار Johansson

للتكمال المشترك وأظهرت نتائج هذا الاختبار عدم وجود علاقة تكمال مشترك بين المتغيرين، مما يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وبناءً على ذلك تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وذلك لتقدير العلاقة بين التضخم وعرض النقود، وقد بينت النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي.

وفي دراسة (الدردier، منصور، 2022) والتي هدفت إلى اختبار وتحليل العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1985 إلى 2018، وتشمل إلى تحديد ما إذا كان عرض النقود يسبب التضخم، أو التضخم يسبب عرض النقود، أو وجود علاقة متبادلة بينهما، وذلك في الأجلين القصير والطويل، بهدف تمكين وضع السياسات النقدية من الاستفادة من النتائج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي الكمي باستخدام برنامج EViews ، مع تحليل بيانات السلسل الزمنية لعرض النقود والتضخم (متمثلًا في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في ليبيا للفترة المحددة. (M1)).

تضمنت المنهجية: اختبار استقرار السلسل الزمنية، اختبار التكمال المشترك، واختبار السببية: في الأجلين القصير والطويل، ومن أهم نتائج الدراسة:

في الأجل القصير: أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية دائمة (ثنائية الاتجاه) بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي، مما يعني أن كل متغير يسبب الآخر.

في الأجل الطويل: عدم وجود علاقة سلبية بين عرض النقود والتضخم، أي أن أيًّا من المتغيرين لا يسبب الآخر في المدى الطويل.

التكمال المشترك: أثبتت النتائج وجود علاقة تكمال مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل، مما يشير إلى وجود علاقة توازن بينهما.

وتوصلت دراسة (Dekkiche, 2022) حول تأثير المعروض النقدي على معدل التضخم في مصر نهج VECM ، إلى وجود روابط تكمال مشترك بين المتغيرات وبصرف النظر عن تأثيرات الناتج المحلي الإجمالي، كان لجميع العوامل المستقلة تأثير إيجابي على معدل التضخم بناءً على النتائج، فإن المعروض النقدي هو المتتبُّع الأساسي طويِّل الأجل لمعدل التضخم في مصر ، واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي لتحقيق هدف البحث، والذي يهدف إلى تحليل أثر المعروض النقدي على معدل التضخم في مصر.

وهدفت دراسة (2022) *yiyei* إلى استقصاء التضخم في رومانيا، وتحديد مسبباته، وتحليل العلاقة بين عرض النقود والتضخم، كما تسعى الدراسة إلى التتحقق من مدى ملاءمة النظرية النقدية في سياق الاقتصاد الروماني وتقديم أدلة تجريبية تدعم هذه العلاقة، حيث تناولت العلاقة بين التضخم وعرض النقود في رومانيا، مع التركيز على المنظور النظري، وتقديم أدلة تجريبية للفترة من 2005 إلى 2021، واعتمدت على البيانات المقدمة من البنك الدولي والبنك الوطني الروماني للفترة من 2005 إلى 2021، وتضمنت المنهجية: استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل المتغيرات مثل معدل التضخم، وعرض النقود الواسع (M3)، وعرض النقود الواسع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، واختبارات الاستقرار: تطبيق اختبار ديكى-فولر الموسع (ADF) لتحديد استقرار السلسل الزمنية للمتغيرات، واختبارات التكامل المشترك: استخدام اختبار إنجل-غرانجر للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ونموذج الانحدار الذاتي المتجهي: (VAR) لتقدير العلاقة الديناميكية بين التضخم وعرض النقود.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- العلاقة طويلة الأجل: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم وعرض النقود في رومانيا عند مستوى دلالة 5%， مما يدعم الفرضية النقدية.
- تقسيم التضخم: أظهرت النتائج أن التضخم يتأثر إيجابياً بمعدل التضخم في السنة السابقة، وكذلك بعرض النقود كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة، وتشير الدراسة إلى أن 60% من تغيرات التضخم يمكن تفسيرها بالتضخم وعرض النقود في السنوات السابقة.
- نمو عرض النقود، خلال الفترة 2005-2021، شهدت رومانيا زيادة في عرض النقود بمتوسط 11.63% سنوياً، بينما ظلت قيم التضخم عموماً دون 10%， ولم تتحرف بشكل كبير عن هدف التضخم، ومع ذلك نما عرض النقود بشكل أسرع من القيمة المضافة، خاصة في عامي 2020, 2021.
- عدم وجود تكامل مشترك: لم تُظهر اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، مما قد يعزى إلى قصر فترة البيانات، بناءً على ذلك، تم تقديم نموذج VAR قصير الأجل.

- دراسة (Ofori, Danquah, Zhang, 2017) وتوصلت إلى أن عرض النقود هو محرك رئيسي للتضخم في غانا، وأن التحكم في السياسة النقدية مدعوماً باستقلال البنك المركزي، وهو أمر ضروري لتحقيق استقرار الأسعار، وكان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو فحص تحديد العلاقة بين عرض النقود والتضخم في غانا، وتأكيد ما إذا كان عرض النقود يؤثر بشكل كبير على معدلات التضخم، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي لتحقيق هدف البحث.

- دراسة (Nguyen, Hoang, Le, 2022) تناولت تحليل العلاقة بين المعروض النقدي والتضخم في فيتنام خلال الفترة (2005-2021)، وقد هدفت إلى فحص العلاقة بين المعروض النقدي والتضخم في فيتنام، واعتمدت على جمع بيانات ربع سنوية للمعروض النقدي (MS) إجمالي وسائل الدفع ومؤشر أسعار المستهلك (CPI) من الربع الأول لعام 2005 إلى الربع الرابع لعام 2021. بالاعتماد على برنامج Eviews 8 لإجراء التحليلات. تم تطبيق نموذج انحدار خطى لتقدير تأثير نمو المعروض النقدي (GMS) على مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات المتأخرة (lagged variables) لنمو المعروض النقدي والتضخم السابق، بالإضافة إلى متغيرات وهمية (dummy variables) لغطيبة فترات عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: نمو المعروض النقدي والتضخم السابق هما من العوامل الرئيسية المؤثرة في التضخم في فيتنام، وأظهرت وجود علاقة إيجابية بين نمو المعروض النقدي والتضخم، حيث يؤدي زيادة المعروض النقدي بنسبة 1% في الربع السابق إلى زيادة مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.571%， ويؤثر التضخم السابق بشكل كبير على التضخم الحالي.

- دراسة (Stylianou, Nasir, Waqas, 2023) تبحث في العلاقة طويلة الأمد وقصيرة الأمد بين المعروض النقدي والتضخم في باكستان، باستخدام البيانات السنوية الممتدة من عام 1981 إلى عام 2021، والهدف الرئيسي هو تقدير تأثير السياسة النقدية، وتحديداً المعروض النقدي، على ديناميكيات التضخم في البلاد، ولتحقيق هذه الغاية، يتم استخدام نهج اختبار حدود الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) وهو مناسب لتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات ذات أوامر التكامل المختلطة، وتكشف النتائج عن التكامل المشترك قصير الأمد وتطويل الأمد بين التضخم والمعروض النقدي والبطالة وأسعار الفائدة، وأن البطالة ظهرت

ارتباطاً سلبياً بالتضخم، في حين يُظهر المعرض النقدي وأسعار الفائدة علاقة إيجابية، وتؤكد هذه النتائج على أهمية التدابير السياسية المخصصة لإدارة التضخم بشكل فعال.

- دراسة (HASSAN, 2013) توصلت إلى أنه لحفظ على استقرار الأسعار ومعدل التضخم الأدنى، تحتاج نيجيريا إلى تقليل نمو المعرض النقدي وتحسين الناتج المحلي الإجمالي وخفض أسعار الفائدة وفرض تدابير صارمة لقيود الواردات بالإضافة إلى خفض سعر الصرف جنباً إلى جنب مع استراتيجية استبدال الواردات، استخدمت الدراسة بيانات السلالズ الزمنية من عام 1970 إلى عام 2012، واعتمدت على المنهج الكمي باستخدام نهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين نمو النقود والتضخم في نيجيريا.

❖ الجانب النظري:

❖ **مفهوم عرض النقود:** يمكن تعريف عرض النقود على أنه: إجمالي كمية النقود المتاحة للتداول في اقتصاد معين في فترة زمنية محددة. كما أنه لا يقتصر مفهوم عرض النقود على العملة الورقية والمعدنية فقط، بل يشمل الودائع المصرفية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقود، وفيما يلي بعض التعريفات التي توسع مفهوم عرض النقود (الجانبي 2014 ص 57):

- المفهوم الضيق لعرض النقود M1: العملة في التداول لدى الجمهور CS والودائع تحت الطلب CD.
- المفهوم الواسع لعرض النقود M2: عرض النقود M1 مضافة إليها اشباء النقود DM.
- المفهوم الأوسع لعرض النقود M3: عرض النقود الواسع M2 مضافة إليه الأوراق المالية.

❖ مصادر عرض النقود:

- أ - السلطة التنفيذية بالدولة وهي الحكومة.
- ب - الجهاز المركزي المالي والمعظمي الذي يصدر جميع قرارات العملة بمختلف أشكالها ويشرف على نشاط البنوك التجارية ويدبر حسابات الحكومة، والبنوك التجارية التي

تدبر عملية خلق النقود وما يعرف بالمضاعف النقدي من خلال قبول الودائع ومنح الائتمان (البيه، 1970).

❖ **نظريات عرض النقود:** هناك العديد من النظريات التي تناولت عرض النقود وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية ومن بينها التضخم سوف نتناولها في جزئين هما: النقوديون والماليون.

❖ **أولاً: النقوديون:** ويمكن اجازها في نظريتين هما النظرية التقليدية لفيشر ومارشال، والنظرية الحديثة لفريدمان (شعيلي، حافظ، 2007).

-1 **نظيرية كمية النقود:** وهي الأساس في دراسة العلاقة بين النقود والتضخم .

معادلة فيشر: $M \cdot V = P \cdot Q$ حيث M عرض النقود، V سرعة دوران النقود، P المستوى العام للأسعار، Q الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحسية ، 1985).

تقترن النظرية الكلاسيكية أن كل من الناتج Q وسرعة دوران النقود V مستقرتان على المدى الطويل، وبالتالي أي زيادة في عرض النقود M ينعكس بشكل مباشر ومتاسب على ارتفاع المستوى العام للأسعار P .

-2 **النظرية الحديثة لفريدمان:** قائدتها فريدمان الذي أكد أن التضخم دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية حيث زيادة عرض النقود بمعدل يفوق نمو الناتج الحقيقي تؤدي حتماً إلى تضخم.

3 - **الكلاسيكيون الجدد:** يركزون على التوقعات الرشيدة، حيث أن الأفراد يتوقعون أثار السياسات النقدية مسبقاً، وبالتالي فإن التوسيع النقدي قد يفقد أثره إذا توقع الجميع ارتفاع الأسعار (MISHIN 2013).

❖ **ثانياً الماليون:**

-1 **المدرسة الكنزية:** ترى أن العلاقة بين عرض النقود والتضخم ليست ميكانيكية، بل تمر عبر قنوات الفائدة والاستثمار فإذا كان الاقتصاد في حالة ركود أو بطالة زيادة عرض النقود لا تؤدي إلى تضخم بل نمو اقتصادي.

-2 **الكنزيون الجدد:** وهم يركزون على دور الصدمات الهيكلية والتأخير الزمني في انتقال أثر النقود إلى الأسعار، ويؤكدون على أن السياسة تؤثر على التضخم عبر قنوات معقدة مثل توقعات التضخم وأسعار الصرف (الدليمي، 1998).

❖ قنوات انتقال السياسة النقدية الى التضخم: هناك عدة قنوات نظرية تنتقل خلالها السياسة النقدية متمثلة في عرض النقود الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهي:

-1 **قناة سعر الفائدة:** ارتفاع عرض النقود تتحفظ على أثره أسعار الفائدة وفقاً لنظرية تحضير السيولة، ومنها يزداد كل من الانفاق الاستثماري والاستهلاكي، ومن تم يرتفع الطلب الكلي، فإذا كان العرض الكلي غير من ترتفع الأسعار.

-2 **قناة سعر الصرف:** في اقتصاد مفتوح مثل ليبيا زيادة عرض النقود يؤدي إلى الضغط على سعر الصرف العملة المحلية من خلال انخفاض سعر الفائدة وخروج رؤوس المال للخارج، والذي بدوره يرفع الطلب على العملة الأجنبية وتتحفظ قيمة العملة المحلية، مما يرفع كلفة الواردات ويحدث التضخم المستورد.

-3 **توقعات التضخم:** إذا توقع الأفراد ورجال الاعمال أن البنك المركزي سيستمر في طباعة العملة وزيادة عرض النقود فإنهم يتوقعون ارتفاع الأسعار في المستقبل، مما يؤدي إلى المطالبة برفع الأجور وارتفاع أكبر في المستوى العام للأسعار، مما يحول التوقعات إلى حقيقة ويدفع التضخم إلى الارتفاع (MISHIN 2013) .

❖ **التضخم :** يشكل التضخم تحدياً دائماً لمعظم اقتصادات دول العالم، لما له من آثار غير مرغوب فيها في نشاطات الوحدات الاقتصادية وفي معدلات النمو الاقتصادي.

أولاً: مفهوم التضخم:

هو الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من أفراد المجتمع، ومن هذا فإن التضخم يجب أن يكون ارتفاعاً مستمراً وليس مؤقتاً، وأن يشمل شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهم عموم أفراد المجتمع،

وتعكس ظاهرة التضخم بشكل عام اختلال أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد بما يعكس ارتفاع مستوى النقود أي عرض النقود في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات، أو يعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة (رانيا، الشيخ، 2021م).

وفيما يلي قانون حساب التضخم:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام لأسعار (في السنة الحالية)} - \text{المستوى العام لأسعار (في السنة السابقة)}}{100} \times \frac{100}{\text{المستوى العام لأسعار (في السنة السابقة)}}$$

ثانياً: أسباب وأنواع التضخم:

1- تضخم سحب الطلب Demand Full Inflation: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد، مع ثبات حجم السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، ويقال أن هناك (نقوداً كثيرة تطارد سلعاً قليلة).

2- تضخم دفع الكلفة Cost Pull Inflation: يواجه المنتجون أحياناً تزايداً مفاجئاً في تكاليف عناصر الإنتاج، فقد يجد المنتج نفسه أحياناً أمام نقابات عمال قوية متغيرة قادرة على رفع مستوى أجر العمال لديه، أو قد ترتفع أسعار بعض الموارد الأولية بشكل مفاجئ.

4- التضخم المشترك Mixed Inflation: قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع الكلفة (التكلفة) سوياً.

5- التضخم المستورد Imported inflation: يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة، ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتتسعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج (Curwen، 1981م).

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

يتربى على التضخم آثار اقتصادية واجتماعية يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1- يتربى على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الادخار.
- 2- يتربى على التضخم اختلال ميزان المدفوعات، مما يدفع إلى خلق عجز به وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات.
- 3- يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تقيد التنمية في مراحلها الأولى (شيبة، 1985).

- 4- يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية بسبب استحالة تحديد تكاليف إنشاء مشروعات بصورة نهائية، التي ترتفع عناصرها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات، الأمر الذي يؤدي معه إلى العجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها.
- 5- يترتب على التضخم ظلم اجتماعي يعيق ب أصحاب الدخول الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السنادات، على حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة من تجار ومنتجين.
- 6- يعمق التضخم القاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جسور الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضرورة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- 7- أخطار التضخم تمكن في طبيعته التراكمية متى تمكنتقوى التضخمية من النظام الاقتصادي تستفحل وتتشrierى بصورة تراكمية فيغدو التضخم لصيقا بالاقتصاد القومي (تادرس، 1983).

❖ قياس التضخم :

-1

حساب الأرقام القياسية: (الرقم التجمعي البسيط)

$$\text{الرقم القياسي (الرقم التجمعي البسيط)} = \frac{\text{أسعار سنة المقارنة}}{\text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ثم تجري بعد ذلك عملية استخراج الوسط الحسابي بجميع الأسعار القياسية للسلع موضوع المقارنة ويكون هذا الرقم الذي يستخرج بموجبه هذه الطريقة هو الرقم القياسي الأسعار العام للسلع التي يمكن بحثها.

2- حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة: (الرقم القياسي المرجح)

وستستخدم هذه الطريقة للتقرير بين الأهمية النسبية للسلع بالنسبة للمستهلك حيث لا يمكن أن تتساوى أهميتها في سلم أولويات وحاجات المستهلك.

3- قياس التضخم باستخدام المخضض الضمني: توجد ثلاثة طرق للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالتالي إلى المخضض الضمني :

أ. الطريقة المباشرة: تقوم هذه الطريقة على أساس ضرب الكميات للسنوات الجارية في أسعار هذه الكميات في سنة الأساس.

ب. طريقة المخض الحجمي: تقوم هذه الطريقة على أساس القيمة لسنة الأساس في رقم القياس حجمي يقيس التطور الحقيقي الذي حدث في الكميات، والرقم القياسي المناسب في هذه الحالة هو رقم لاسبير الحجمي.

ج. طريقة المخض السعري: تقوم هذه الطريقة على أساس تقدير القيمة الجارية باستخدام رقم قياسي مناسب للأسعار تعطي أقل مما تعطيه مناسبات الكميات (Curwen ، 1981).

البيانات المستخدمة:

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) تحليل البيانات المستخدمة في ورقة التضخم وعرض النقود بالمفهوم الضيق

التغير في التضخم *	التضخم	معدل التموي الرقم القياسي للمعيشة 2003 بأسعار 2003 *%	الرقم القياسي للمعيشة بأسعار 2003	معدل التموي عرض النقود بالمفهوم الضيق *	المتغير في عرض النقود بالمفهوم الضيق *	عرض النقود بالمفهوم الضيق	السنة
	-2.9		124.17			4733.8	2000
-6	-8.9	-8.8588	113.17	8.669568	410.4	5144.2	2001
-0.9	-9.8	-9.8348	102.04	19.75623	1016.3	6160.5	2002
7.8	-2	-1.9992	100	1.707654	105.2	6265.7	2003
3.3	1.3	1.3	101.3	68.16317	4270.9	10536.6	2004
1.4	2.7	2.5666	103.9	33.13688	3491.5	14028.1	2005
-1.16	1.54	1.5399	105.5	16.50188	2314.9	16343	2006
4.62	6.16	6.1611	112	39.73873	6494.5	22837.5	2007
4.29	10.45	10.446	123.7	50.69338	11577.1	34414.6	2008
-8.02	2.43	2.4252	126.7	10.91049	3754.8	38169.4	2009
0.02	2.45	2.4467	129.8	8.2574	3151.8	41321.2	2010
13.5	15.95	15.948	150.5	29.32127	12115.9	53437.1	2011
-9.91	6.04	6.0465	159.6	10.81009	5776.6	59213.7	2012

تم النشر في : 2025/11/29

تم القبول في : 2025/11/27

تم الاستلام في : 2025/11/10

www.doi.org/10.62341/HCSJ

-3.47	2.57	2.5689	163.7	8.588722	5085.7	64299.4	2013
-0.13	2.44	2.4435	167.7	3.784328	2433.3	66732.7	2014
7.4	9.84	9.839	184.2	15.06053	10050.3	76783	2015
16.06	25.9	25.896	231.9	23.21608	17826	94609	2016
-0.1	25.8	25.873	291.9	15.3052	14480.1	109089.1	2017
-12.8	13	11.545	325.6	-0.16262	-177.4	108911.7	2018
-15.2	-2.2	-0.6143	323.6	-3.06955	-3343.1	105568.6	2019
3.67	1.47	1.4493	328.29	16.46484	17381.7	122950.3	2020
1.33	2.8	2.8054	337.5	-20.8335	-25614.9	97335.4	2021
1.77	4.57	4.5689	352.92	10.17492	9903.8	107239.2	2022
-2.22	2.35	2.3461	361.2	28.67944	30755.6	137994.8	2023
5.25	113.9 6	116.91	4620.89	394.8751	133261	1404118. 6	الاجمالي
0.238 636	5.18	5.314	210.040 454	17.94887	6057.31 81	63823.57 27	المتوسط
0.24	5.2	5.3	210	18%	6057	63823.6	
ينمو الرقم القياسي للمعيشة بأسعار 2003				عندما ينموا عرض النقود بالمفهوم الضيق			
	290. %					1%	
يتغير التضخم				عندما يتغير عرض النقود بالمفهوم الضيق			
	0.04					واحد مليار	

مصدر البيانات : أعداد مختلفة من النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي - إعداد الباحثين.

❖ نتائج التقدير والقياس:

- التحليل القياسي:

الطريقة المستخدمة :

لفرض دراسة العلاقة بين التضخم و عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي
باستخدام بيانات سنوية للفترة (2000- 2023) ومن أجل أن تكون العلاقة قابلة لقياس

تم النشر في : 2025/11/29

تم القبول في: 2025/11/27

تم الاستلام في : 10/11/2025

www.doi.org/10.62341/HCSJ

والتحليل الكمي، سيكون الاعتماد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية (ARDL)، الذي يبحث في العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، ومنهجية (ARDL) تستخدم مع السلسل الزمنية بشرط إن لا تكون أحد السلسل متكاملة عند الفرق الثاني (2)، فهي تعامل مع السلسل الزمنية المتكاملة عند المستوى (0) أو المتكاملة عند الفرق الأول (1) أو بخلط ما بينهما (0) و (1).

توصيف نموذج الدراسة:

يمكن صياغة النموذج القياسي الذي يوضح العلاقة بين التضخم في الاقتصاد الليبي وفق
الدالة التالية:

حدّث:

INF_t: معدل نمو الأرقام القياسية للمعيشة (للتضخم) وهو متغير تابع.
M₁: عرض النقود بالمفهوم الضيق وهو متغير مستقل.
لأغراض هذه الدراسة سيسخدم نموذج انحدار خط لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات لتطهير الدالة على النحو التالي:

لكن نتيجة لعدم تجانس بيانات السلسلة الزمنية، فإن سلسلة الأرقام القياسية (تمثل التضخم) عبارة عن نسب مئوية، بينما سلسلة عرض النقود بالمفهوم الضيق مقدرة بـ المليون دينار ليبي، ومن أجل استخدام الصيغة الرياضية المناسبة، فامن الأفضل هنا عدم الاعتماد على الدالة الخطية البسيطة واستخدم إحدى الدوال مثل الدالة كسرية بعدأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطيفيها لتصبح دالة خطية لوغاريمية مزدوجة أو الصيغة النصف لوغاريمية^{*} ، والأخرية التي تم اعتمادها في هذه الورقة كما يلي:

$$e^{INFt} = a M_t^\beta \quad \text{الصورة الأصلية للدالة}$$

$$INF_t = g + \beta Ln M_t + u_t \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \quad (3)$$

حيث: g : اللوغاريتم الطبيعي لـ

❖ اختبار الاستقرارية :

من أجل تقاد الحصول على انحدار زائف يجب التأكد من استقرار السلسل الزمنية التي ستستخدم في تقدير الانحدار من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة لكل سلسلة متغيري النموذج بشكل مفرد وتحديد رتبة تكاملها وهناك العديد من الاختبارات لهذا الغرض، اختيار منها اختبارين للكشف عن جذر الوحدة ،الأول اختبار ديكى فولر المطور ADF والثانى اختبار فليبس بيرون PP من خلال برنامج E-views وفىما يلى النتائج الإحصائية إلى تم الحصول عليها من تطبيق الاختبارين:

الجدول رقم (2) نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلسل الزمنية للمتغيرات

اختبار ديكى فولر الموسع ADF			اختبار ديكى فولر الموسع ADF			المتغيرات
بدون الثابت أو الاتجاه	مع الثابت و الاتجاه	مع الثابت	بدون الثابت أو الاتجاه	مع الثابت و الاتجاه	مع الثابت	
						المستوى
-1.7963*	-2.1115	-2.1192	-1.8558*	-3.2373	-3.271**	INF_t
3.5875	-0.6486	-2.3450	4.0852	-0.5267	-2.756*	$Ln M_t$
						الفرق الأول
-4.32***	-5.956***	-4.249***	-4.7335	-4.821***	-4.637***	$D INF_t$
2.145**	-8.049***	-3.844***	-0.8005	-4.168***	-1.4403	$D Ln M_t$

المصدر : إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج E-Views 13 * معنوية عند مستوى 1% حسب

قيم الجدولية لـ (t-Statistic) (t-Statistic)
** معنوية عند مستوى 5% حسب قيم الجدولية لـ

اظهر الاختبارين (PP ، ADF) وجود جذر الوحدة في سلاسل المتغيرات وبالتالي فإنها غير مستقرة عند المستوى، بينما مستقرة عند الفرق الأول مما يعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى (I)، وهذا يسمح بإمكان إجراء اختبار التكامل المشترك.

❖ اختبار التكامل المشترك :

طالما أن سلاسل المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen) لاختبار مدى وجود توازن في الأجل الطويل. كما يمكن استخدام منهجية انجل جرانجر(Engle-Granger) لأن عدد المتغيرات اثنان فقط ومستقرات عند الفرق الأول. ولكن سيتم استخدام منهجية (ARDL) التي يمكن تطبيقها طالما المتغيرات مستقرة في المستوى أو عند الفرق الأول ما لم يكون هناك متغير مستقر عند الفرق الثاني وهو الأفضل مع السلاسل الزمنية القصيرة.

تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة لنموذج:

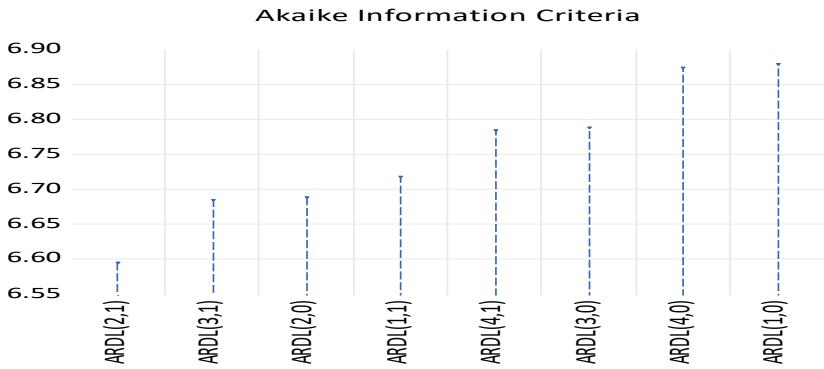
قبل القيام بالاختبار (ARDL) يجب تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة من خلال مجموعة من المعايير الموجودة مع أن برنامج E-Views عند استخدام اختبار (ARDL) يقوم بتحديدها بشكل تلقائي وهذا لا يمنع من حسبها كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) تحديد فترة الإبطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-98.12080	NA	47.45133	9.535315	9.634793	9.556904
1	-54.22587	75.24845*	1.066070*	5.735797*	6.034232*	5.800566*
2	-50.97874	4.948013	1.162275	5.807499	6.304891	5.915446
3	-49.65808	1.760874	1.552523	6.062675	6.759023	6.213800

المصدر : إعداد الباحث بناءاً على مخرجات برنامج E-Views13 . * فترة الإبطاء المثلى للمعيار.

من خلال النتائج الموجودة في الجدول رقم (3) تؤكد كل المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي واحد. بينما اختبار (ARDL) يحد النموذج الأفضل عند إبطاء المتغير التابع INF عند فترتي إبطاء والمتغير المستقل $Ln M$ عند فترة إبطاء واحدة كما في الشكل التالي رقم (2):



شكل رقم (2) إبطاء المتغير التابع $INF_{Ln M}$ عند فترتي إبطاء والمتغير المستقل $ابطاء$ عند فترة

• نتائج اختبار (ARDL)

بعد تحديد فترة الإبطاء يمكن تقيير نموذج(ARDL) لمعرفة هل توجد علاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة من عدمها. من خلال النتائج التالية:

الجدول رقم(4) نتائج اختبار الحدود (ARDL)

Test Statistic			Value		
F-statistic			4.982069		
	10%		5%		1%
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)
30	3.303	3.797	4.090	4.663	6.027
Asymptotic	3.020	3.510	3.620	4.160	4.940
					6.760
					5.580

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر : إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج E-Views13 .

يتضح من النتائج المتحصل عليها الجدول رقم (4) من اختبار التكامل المشترك على أساس اختبار الحدود (ARDL) بين التضخم وعرض النقود بالمفهوم الضيق الاقتصاد الليبي بأن هناك علاقة تكامل مشترك بين سلاسل متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%， وذلك لأن

القيمة الإحصائية المحسوبة (F) أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى والأعلى مما لا يمكن القبول بفرض عدم وجود تكامل مشترك، وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وعرض النقود بالمفهوم الضيق الاقتصاد الليبي.

❖ نموذج تصحيح الخطأ :

يتضح من النتائج السابقة أن سلاسل الدراسة تتصف بصفة التكامل المشترك لذلك يجب تقدير العلاقة بين التضخم وعرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي في الأجلين القصير والطويل والحصول على مقدر نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وكانت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطاء مع ثابت غير مقيد كالتالي:

الجدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (معادلة الأجل القصير)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	
COINTEQ*	-0.763189	0.186730	-4.087124	0.0006	***
D(IF3(-1))	0.442750	0.183519	2.412554	0.0261	**
D(LMS)	16.96810	5.761367	2.945152	0.0083	***
$R^2 = 0.47$	F=10.24	Prob (F-statistic) = 0.0008	DW=1.766		

المصدر : إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج E-Views 13 .

من الجدول رقم (5) المهم هنا هو معامل COINTEQ وهي قيمة معدل تصحيح الخطأ أو سرعة تعديل الاختلالات التي تحدث في الأجل القصيرة نحو التوازن الأجل الطويل والتي تساوي (-0.763189) وهي قيمة سالبة ومحبطة عند 1%، وبين اختبار F أن نموذج الأجل القصير المقدرة في الجدول رقم (5) معنوي لكل ، والمعلمات المقدرة معنوية عند 5% حسب اختبار t ، كما لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي. وبالتالي إن معدل التضخم يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل سنة بمعدل 76.32 %، حيث كلما اقترب معامل التعديل من الواحد كانت سرعة التعديل عالية، وسرعة التعديل هنا متوسطة لأن الاختلال الذي يحدث في فترة معينة (سنوية) يحتاج لأقل سنة وأربعين شهر لإحداث التوازن ($1/0.7632 \cong 1.31$)، بعد كل صدمة في النموذج نتيجة تغير عرض النقود بالمفهوم الضيق. وان عرض النقود والتضخم السنة

تم النشر في : 2025/11/29

تم القبول في: 2025/11/27

تم الاستلام في : 10/11/2025

www.doi.org/10.62341/HCSJ

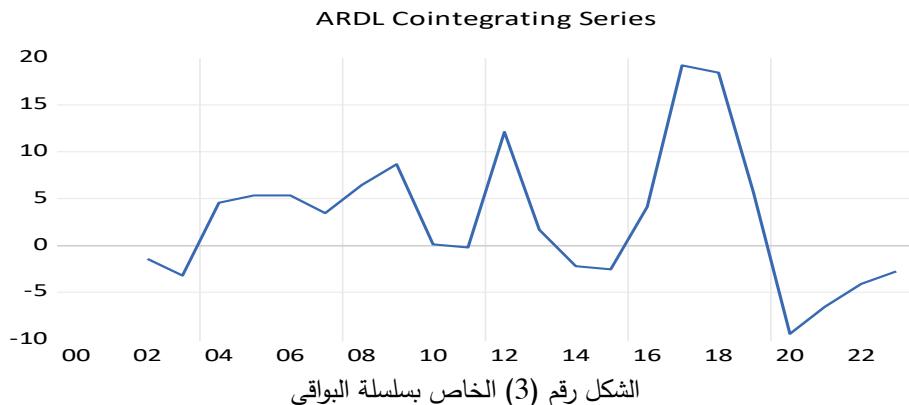
السابقة استطاعت تفسير 47% من التغيرات الحاصلة في التضخم الحالي. كما يمكن الحصول على العلاقة في الأجل الطويل من اختبار التكامل المشترك (ARDL).

الجدول رقم(6) نتائج تقدير معادلة الأجل الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LMS(-1)	4.881372	1.838661	2.654851	0.0152
C	-49.23415	20.44078	-2.408624	0.0258

المصدر : إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews 13

من الجدول رقم (6) الإشارات حسب المتوقع ومتطابق مع النظرية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية ومن خلال الشكل رقم (3) الخاص بسلسلة البواقي يظهر خلوها من جدر الوحدة وأنها مستقرة عند المستوى باحتمال الخطأ 5%.



- ويمكن وضع دالة العلاقة في الأجل الطويل في شكلها الأصلي كالتالي:-

من الملاحظ اختفاء المقطع من المعادلة رقم (5) لأن قيمة تكاد تساوي الواحد الصحيح لذلك لا يظهر في المعادلة $1 = e^{-49.23}$. وإشارة معلمة عرض النقود موجبة مما يؤكّد العلاقة الطردية بين عرض النقود والتضخم وان عرض النقود عندما يتغيّر بمقدار 1% يؤدي لتغيّر معدل التضخم بمقدار 0.0488 وكلما ازداد عرض النقود سيؤدي لزيادة التضخم بمعدل متلاقي. ويمكن القول ينمو عرض النقود بمعدل 1% سينمو الرقم القياسي للمعيشة بمعدل .%4.88

❖ الاختبارات التشخيصية للنموذج:

لتأكّد من أن النتائج المتحصل عليها من تقدير العلاقة بين التضخم وكلّا من عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي هي نتائج سليمة وتتمتع بالكفاءة وعدم التحيز من خلال إخضاع سلسلة الباقي لعدد من الاختبارات كما في الجدول التالي رقم (7) :

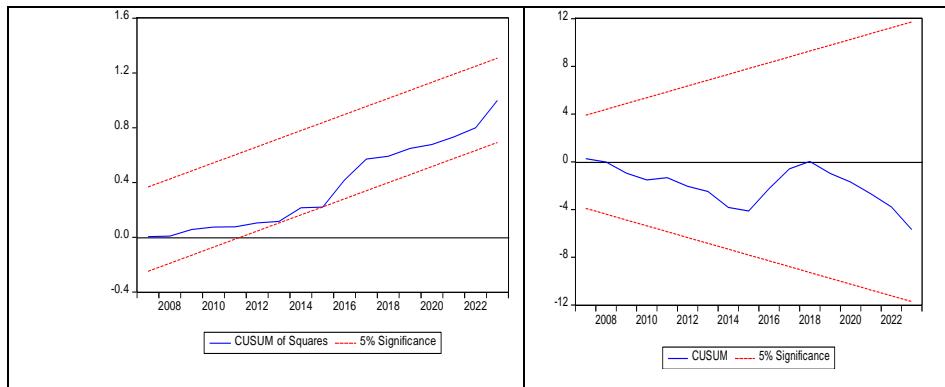
الجدول رقم (7) نتائج اختبارات التشخيص

اسم الاختبار	القيمة الإحصائية	معنوية الاختبار	النتيجة(سلسلة الباقي للنموذج المقرر)
<i>Jargue - Bera</i>	0.5555	0.0.75745	التوزيع طبيعي
<i>Breusch-Pagam</i>	1.6554	0.5065	لا تعاني من مشكلة تجانس التباين
<i>ARCH</i>	1.1050	0.2932	لا تعاني من مشكلة تجانس التباين الشرطي
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	0.07736	0.9259	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي
<i>Ramesy RESET</i>	1.01205	0.378	عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج

المصدر : إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EViews13.

نتائج اختبار الاستقرارية الهيكيلية لمعلمات النموذج :

من أجل التأكّد من عدم وجود أي تغيرات هيكيلية في البيانات المستخدمة تم أجراء اختبارين الأول المجموع التراكمي للباقي (CUSUM) الثاني اختبار مربع المجموع التراكمي للباقي (CUSUM SQ) وكانت النتائج في الشكل التالي رقم (4) :



. المصدر : إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EViews10 .

الشكل رقم (4) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) ا اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي يتضح من كل النتائج الموجودة في الجدول رقم (7) الشكل رقم (4) أن النموذج المقدر قد اجتاز كل الاختبارات الإحصائية بنجاح وأصبح يمكن الاعتماد على مقدرات العلاقة بين التضخم وعرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي. إن التغيرات التي تحدث في التضخم في المستقبل يمكن التنبؤ بها. بينما أوضحت اختبارات السبيبية المزدوجة على وجود علاقة سببية قصيرة الأجل في اتجاه واحد من عرض النقود إلى الرقم القياسي للمعيشة.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LP3 does not Granger Cause LMS	23	1.66160	0.2121
LMS does not Granger Cause LP3		16.6164	0.0006

❖ مناقشة النتائج :

- يمكن من خلال مقارنة النتائج المتحصل عليها الإشارة إلى ما يلي:
- أن هناك علاقة تكامل مشترك بين سلاسل متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%， وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
 - الاختلافات التي تحدث في النموذج بالأجل القصير تحتاج لسنة وستة عشر أسبوعاً لرجوع التوازن من جديد.

3. العلاقة في الأجل القصير وأوضحت أن التضخم الحالي يتأثر بشكل طردي بعرض النقود الحالي بالمفهوم الضيق وبالتضخم الحاصل في الفترة السابقة.
4. في الأجل القصير عندما ينمو عرض النقود بمعدل 1% يزداد التضخم بمقدار 0.17.
5. في الأجل الطويل عندما ينمو عرض النقود بمعدل 1% يزداد التضخم بمقدار 0.0488.
6. عندما يزداد عرض النقود سيؤدي ذلك لزيادة التضخم بمعدل متناقص.
7. بينما العلاقة في المدى الطول كان الأثر الأكبر لعرض النقود بالمفهوم الضيق.
8. اجتاز النموذج المقدر كل الاختبارات الإحصائية بنجاح، وأصبح يمكن الاعتماد عليه لتتبُّع بالتغييرات التي يمكن أن تحدث في المستقبل.
9. اختبارات السببية المزدوجة في الأجل القصير أوضحت أن هناك علاقة بالاتجاه واحد فقط من عرض النقود بالمفهوم الضيق إلى ومعدل التضخم. كل ما سبق يتوافق مع فرضية فريدمان وهي أن التضخم هو نتْيَة لزيادات عرض النقود وبالتالي نقبل فرضية هذه الدراسة.

قائمة المراجع:

- Curwen . J. P. كروين؛ ترجمة محمد عزيز (1981)، التضخم، منشورات جامعة قاريونس.
- ابدحمان، مايكل (1999)، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة. (ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور)، دار المريخ للنشر، الرياض.
- البعزي، مصطفى، بن سليم، سالم (2018) (العلاقة بين عرض النقود و التضخم في ليبيا للفترة 1981-2016م)، بحث منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الاسمرية، زليتن، ليبيا.
- البيه، عبد المنعم (1970)، النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما في ليبيا، منشورات الجامعة الليبية كلية الاقتصاد والتجارة، بنغازي، ليبيا.
- الحساوية، ميلود جمعة (1985)، النقود والمصارف والنظام الاقتصادي، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا.

حسين، مجید علي؛ سعيد، عفاف عبد الجبار (2003). مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

خليل، سامي(1994)، النظريات الاقتصادية الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، كلية التجارة، جامعة الكويت.

خليل، سامي (1994)، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، الكتاب الثاني، جامعة القاهرة، الكويت.

الدردير، عبدالحكيم، منصور، عبدالباسط (2022) (دراسة العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد الليبي باستخدام منهجية تودا - ياماموتو)، بحث منشور بمجلة جامعة سبها للعلوم البجنة والتطبيقية، جامعة سبها، سبها، ليبيا.

الدليمي، خالد علي (1998)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الانيس مصراتة ليبيا.
دويدر، محمد؛ الغولي، أسماء (2003)، مبادي الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

الديغه، عبدالله محمد حسن، شادي، سليم عبدالله محمد (2022)، (العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في ليبيا باستخدام نموذج متوجه الانحدار الذاتي (VAR)) ، بحث منشور بمجلة البيان العلمية المحكمة، جامعة سرت، ليبيا.

شحة، مصطفى رشدي (1985)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر.

عطية، عبد القادر محمد (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية.

عمرو، حافظ شعيلي (2007)، النقود والمصارف وعمليات التحويل الخارجية، منشورات جامعة الفاتح سابقاً، ليبيا.

متولي، مختار محمد (1993)، النظرية الاقتصادية مدخل رياضي، الطبعة الثانية، جامعة الملك سعود عمادة شؤون المكتبات، السعودية.

مدحت، صبحي تدرس؛ العقاد، محمد (1983)، النقود والبنوك وال العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

معوق، سهير محمود (1989)، **النظريات والسياسات النقدية**. دار المصرية اللبنانية القاهرة مصر.

المراجع الأجنبية :

(MISHKIN 2013) **THE ECONOMICS OF MONEY, BANKING AND FINANCIAL MARKETS**, Columbia university .

DEKKICHE, Djamal, Kanghyock Koh, Xuan Zhang (2020), “**Short-Term Impact of COVID-19 on Consumption and Labor Market Outcomes: Evidence from Singapore**”, DISCUSSION PAPER SERIES, IZA DP No. 13354 (June , 2020) , IZA Institute of Labor Economics, www.iza.org.

HASSAN, JAKADA AMINU(2013), **RELATIONSHIP BETWEEN MONEY GROWTH AND INFLATION: EMPIRICAL EVIDENCE FROM NIGERIA**, Universiti Utara Malaysia.

Nguyen, Van Anh, Hoanga, Thi Thanh Tung, Lec, Duc Anh (2022), **A study on the relationship between money supply and inflation in Vietnam from 2005 to 2021**, Growing Science Ltd, Vietnam.

Ofori1, Collins Frimpong; Danquah, Benjamin Adjei; Zhang, Xuegong (2017), **The Impact of Money Supply on Inflation A Case of Ghana**, Imperial Journal of Interdisciplinary Research (IJIR), Chain.

Rajab Ibrahim Ismail and Ammar esam Al-samarree, Nadya Abdul jabbar ALshareeda, mohammed Adel ALaraifi (2021), **THE IMPACT OF MONETARY POLICY INSTRUMENTS ON GDP AND INFLATION IN THE KINGDOM)F BAHRAIN ALIGNED WITH 2030 VISION**, Volume10, Information scienes Letters, An International.

StylianouID, Tasos; Nasir, Rakia, Waqas, Muhammad (2024), **The relationship between money supply and inflation in Pakistan**, journal.pone.0301257, Pakistan.

ŷiyei, Adina (2020), **The Correlation between Inflation and Money Supply**, DISCUSSION PAPER SERIES, “Ovidius” University Annals, Economic Sciences Series, Volume XXII, Issue 1 /2022, Ramona.